السلطات السعودية تبيع الخمور لمواطنيها بعدما كان مقتصرا على الدبلوماسيين

تتجه السعودية إلى توسيع نطاق الحصول على الكحول، مما يسمح للمواطنين بشراء المشروبات الكحولية من متاجر الرياض التي كانت مخصصًة سابقًا للدبلوماسيين الأجانب، بحسب ما نقل موقع "سيمافور" الأمريكي.

وفي الأيام القليلة الماضية، تمكن حاملو الإقامة المميزة من شراء الكحول من منفذ الحي الدبلوماسي، لم تُصدر الحكومة أي إعلان، حيث أفاد الأشخاص الذين زاروا المتجر أنهم سمعوا بالتغيير شفهيًا.

وتُعد هذه الخطوة أحدث خطوة تتخذها الحكومة السعودية لإضفاء الطابع الرسمي على بيع واستهلاك الكحول، في إطار سعي المملكة إلى خطة لجعل السياحة ركيزة أساسية لتنويع اقتصادها.

وتهدف السعودية إلى جذب 150 مليون سائح سنويًا بحلول عام 2030، وتستثمر بكثافة في تطوير الفنادق ومناطق الترفيه، إلا أنها لا تزال تعاني من قلة السياحة إلى حد كبير، مما يجعلها أقل جذبًا لبعض السياح مقارنةً بدول الخليج المجاورة.

وافتُتح متجر الخمور في الرياض العام الماضي، وكان مخصصًا حصريًا للدبلوماسيين الأجانب. وقد وفّر هذا المرفق مركزيةً لإمدادات الكحول في المملكة، والتي كانت تصل سابقًا عبر الشحنات الدبلوماسية.

ويذكر أن الرياض أطلقت برنامج الإقامة المميزة في عام 2019 كوسيلة لجذب العمال والمستثمرين الأجانب ذوي الدخل المرتفع. وقد وسّع البرنامج نطاق الأهلية منذ ذلك الحين، وهو الآن متاح للوافدين الذين يكسبون أكثر من 80 ألف ريال (21 ألف دولار) شهريًا، أو العاملين في مهن محددة.

وأكد الموقع "تتجه السلطات السعودية بخطى حثيثة نحو توسيع نطاق الوصول إلى الكحول، محققةً توازنًا بين طموحها الواضح للتخلي عن صورتها المحافظة المتزمتة تاريخيًا، وبين الحفاظ على التقاليد المتجذرة في تحريم الإسلام للكحول، ودور المملكة كوصية على أقدس موقعين دينيين".

وأضاف "لعقود، دأب المغتربون، الذين يفتقرون إلى صلة بالدبلوماسيين الراغبين في التخلي عن بعض مخزونهم، على تخمير البيرة والنبيذ والمشروبات الروحية في منازلهم. وقد اتسم تطبيق القوانين بالتراخي، طالما لم ينتشر هذا التخمير المنزلي في التجارة العامة أو الحفلات الصاخبة، وتُقدم المشروبات الكحولية في منازل عائلات سعودية بارزة ومسؤولين ومصرفيين، بحسب ما نقلت سابقا صحيفة نيويورك تايمز".

انتشرت شائعات عن تخفيف أوسع للقيود على الكحول على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد تم تجهيز العديد من الفنادق والمطاعم بالفعل بحانات تقدم مشروبات غير كحولية وبيرة خالية من الكحول، في الوقت الحالي.

وختم الموقع بالقول إنه "من خلال توسيع حقوق الشراء لتشمل مجموعة ضيقة من المغتربين غير المسلمين، تستطيع الحكومة أن تصور نفسها في صورة أكثر ترحيبا بالمواهب الأجنبية التي تحتاج إليها بشكل متزايد من أجل التحول الاقتصادي، مع إبقاء القيود على المبيعات في الوقت نفسه".